الانقلاب العسكري الثاني في السودان

فترة حكم المشير جعفر محمد نميري 1969–1985

أ.م.د. سرحان غلام حسين

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المبحث الاول : دور المشير جعفر محمد نميري في التخطيط وقيادة الانقلاب :

1 – استلام السلطة:

كان التخطيط قائماً منذ اكتوبر/ تشرين الاول عام 1968 للانقلاب العسكري في السودان ، عندما عقد اجتماع لحركة الضباط الاحرار لمناقشة استراتيجية الحركة المستقبلية ، حيث استقر رأي الاغلبية على ضرورة السعي للاستيلاء على السلطة. ومن المعلوم أن تنظيم الضباط الاحرار السوداني ، قد تأسس بعد قيام ثورة 23 يوليو/تموز في مصر عام 1952 ، وقد اتخذ هذا التنظيم بعد ثورة اكتوبر/ تشرين الاول 1964 في السودان خطاباً يسارياً واضحاً –كان ذلك قبل استلام السلطة – كما جاء ذلك في جريدتهم السرية "الاحرار". [1]واخيراً تم التوصل فيما بعد إلى اتفاق حول مسار خطة الانقلاب وطريقة تنفيذها في الوقت المحدد، واستلهام التجربة المصرية في جانبها الاداري ، بجعل ادارة الشؤون السياسية العليا للبلاد من مسؤولية مجلس قيادة الثورة ، على أن تشكل ادارة مدنية تضطلع بمهمة تنمية وتطوير البنى التحتية للمجتمع تحت اشراف ومراقبة المجلس .[2] وبعد مناقشة تفاصيل خطة الانقلاب مطلع عام 1969 واقرارها ، اشرف المشير جعفر محمد نميري.[3] بنفسه على سير التنفيذ عندما زار "خور عمر " التي تتواجد فيها

---

1 تيم نبلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة ، مصدر سبق ذكره، ص 228 .

2 المصدر نفسه ، ص 229 .

3 ولد جعفر محمد نميري عام 1930 في قرية ود نميري السودانية الواقعة في مدينة " دنقلا " شمال السودان ، انهى دراسته الثانوية ، ثم دخل الكلية الحربية وتخرج برتبة ملازم ثان عام 1952 ، اشترك عام 1954 بدورة في مدرسة التدريب العسكري المقامة في مصر . وفي عام 1956 شارك بدورة اخرى في مصر وخلالها التقى جمال عبد الناصر واعجب بشخصيته ، كان من المشاركين في الانتفاضة الشعبية ضد نظام ابراهيم عبود عام 1964 ، سافر الى الولايات المتحدة الامريكية عام 1964 للدراسة ضمن كلية الاركان في "فورث ليفن ورث " وعاد عام 1966 ، وفي 25 من مايو / آيار 1969 قاد مع مجموعة من الضباط الاحرار انقلابا عسكريا واستولى على السلطة فيها. واخيرا اطاح به الشعب بانتفاضة شعبية عام 1985، فاقام بمصر الى ان اعاد الرئيس البشيرله الاعتبار ، حيث سمح له بالعودة الى السودان في 22 مايو/آيار 1999، وتوفي في الخرطوم السبت الموافق 30 ايار/مايو عام 2009 . ينظر : لطفي جعفر فرج ، جعفر محمد نميري، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، بغداد ، 1985 .؛ aljazeerachannel

الفرقة المدرعة الخاصة ، فضلاً عن وحدتين من قوات المظلات لاسنادها. [4]وقد تزامن مع ساعة التنفيذ سفر بعض القادة من كبار ضباط الجيش الى خارج السودان وهدوء الوضع العام في العاصمة آنذاك .[5]

وطبقاً لذلك ، اكتملت الصورة لخطة الاستيلاء على السلطة ، وفي اوائل ابريل/نيسان 1969 ، انعقد الاجتماع الحاسم لساعة التنفيذ ، والذي اعترضت الاغلبية فيه حول توقيت العملية ، وهم سبعة اعضاء من اصل ثلاثة عشر عضواً يؤلفون قوام الاجتماع ، بحجة أن القوى الفاعلة من الشعب غير مهيئة بعد ، علماً أن اغلب المعترضين لهم صلة بالحزب الشيوعي السوداني . أما المؤيدون الستة وهم. [6] من الضباط الاحرار ، فقد قرروا تنفيذ الانقلاب ، من غير الاهتمام برأي زملائهم المعترضين –وبشكل خاص المحسوبين على الحزب الشيوعي – وقد توافق معهم بالرأي القاضي بابكر عوض الله. [7]وكان اول الموافقين الستة هو جعفر نميري ، إلى جانب كل من خالد حسن عباس ، فاروق حمد الله ، مأمون عوض، ابو القاسم محمد ، وزين العابدين محمد. [8] وقد تحركت القطعات العسكرية التي بلغ تعدادها قرابة الـ(500) رجل بين ضابط وجندي ، من ثكناتها في منطقة " خور عمر " فجر يوم الاحد المصادف 25 من مايو / أيار 1969 ، لتنفيذ خطة الاستيلاء على السلطة ، وكانت كلمة السر لبدء الحركة " النصر لنا ". ومن الجدير بالذكر ، أن المشير جعفر نميري قد القى خطابا وسط حشود المشاركين ، ومما جاء فيه :" لا تنسوا لحظة أنها معركة حياة أو موت ، واذا ألقي القبض على واحد منا فلا يعطي لاحد فرصة قتله أو ابتزاز اسرار التشكيل منه . ومن يقع منا فليقتل نفسه على الفور". [9] وتكللت عملية الوصول إلى العاصمة بنجاح جراء غياب المقاومة، والسيطرة على محطة الاذاعة والتلفزيون والمطار وقطع خطوط شبكة المواصلات والاتصالات كافة ، وكلف بابكر عوض الله

---

[4] جريدة الاحرار ، الخرطوم في 4 يناير 1969 .

[5] عامر العقاد، وجاء مايو ، دراسة للكفاح الوطني السوداني ، مصدر سبق ذكره ، ص 148 .

[6] Peter k.pechtold,polities in the sudan, pragerpu blishers New York , ine.1976, p.209

[7] ولد بابكر عوض الله عام 1917 قاضي ورجل دولة، تولى رئاسة مجلس النواب عام 1954 حتى عام 1957 ، ثم تولى منصب رئيس المحكمة العليا عام 1965 ، ورئيس للوزراء بعد انقلاب نميري ، حيث تم اعفاءه من منصبه وتولي جعفر نميري رئاسة مجلس الوزراء في اكتوبر/ تشرين الاول 1969 ، اعتزل العمل السياسي والاداري وانتقل الى مصر منذ عام 1972 للتفاصيل بنظر احمد محمد شاموق ، معجم الشخصيات السودانية المعاصرة ، بيت الثقافة للترجمة والنشر ، الخرطوم ، 1988 .

8 تيم نبلوك ، السلطة والثروة في السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص 229 .

9 عامر العقاد ، وجاء مايو ، مصدر سبق ذكره ، ص 149 .

باعلان البيان الأول للانقلابيين ، حيث اكد فيه نجاح خطة استيلاء الجيش على السلطة ، والاعلان عن حّل مجلسي السيادة والوزراء ، وكافة الاحزاب السياسية في البلاد.[10]

وفي هذه الاثناء اكد جعفر نميري قائد الحركة الانقلابية في اول بيان له من اذاعة ام درمان : " أن البلاد لم تنعم بالاستقرار في الحكم منذ 1956 بسبب تعدد الاحزاب والنفوذ الاجنبي وفساد الحكم " ، وان السودان يتطلع الى اشغال مكانته اللائقة في الاسرة الدولية ، والعمل على اقامة وترسيخ دعائم السلام العالمي والتعايش السلمي.[11] من جهة اخرى اجرى نميري مشاوراته مع كل من بابكر النور وابو القاسم هاشم ، وهاشم العطا ، والغرض من ذلك محاولة اشراكهم في العملية السياسية، وكسب رضى القوى السياسية بصرف النظر عن مشاريعها السياسية والايدلوجية سواء أكانت قومية أم ناصرية أم شيوعية ، علما بان نميري كان متخوفا من الحزب الشيوعي السوداني بمحاولة احتواء " الثورة " وافتعال الفتن وعرقلة الانتاج . ولكسب الشارع السياسي السوداني من القوى الشيوعية والقومية والناصرية.[12] اصدر مجلس قيادة الثورة امراً بان تكون السودان "جمهورية ديمقراطية " السيادة فيها للشعب وايقاف العمل بدستور السودان المؤقت الصادر عام 1964.[13] هكذا تسلم الضباط الاحرار السلطة في السودان ، وقد تجسدت في مجلسين : مجلس قيادة الثورة برئاسة العقيد جعفر نميري والذي ترقى الى رتبة لواء في اليوم الأول للانقلاب ، كي يكون اعلى من رتبة زملائه في المجلس.[14] ومجلس الوزراء الذي تشكل برئاسة القاضي بابكر عوض الله.[15] وضمت وزارته واحد وعشرين وزيراً يمثلون اغلب القوى السياسية الفاعلة، عدا الاحزاب التقليدية السابقة ، وعناصر النظام السابق الذين جرت تصفية البعض منهم سياسيا ، وحكم على البعض الاخر باحكام مختلفة . وتشكيل محكمة "الشعب" لمحاكمة البعض الاخر وممن بقي على قيد الحياة منهم.[16]

---

10 حسن الطاهر زروق ، السودان إلى اين ، مصدر سبق ذكره ، ص 63 .

11 حسن محمد جوهر ، حسنين محمد مخلوف ، السودان ارضه وتاريخه وحياة شعبه ، مصدر سبق ذكره، ص 224 .

12 حسن الطاهر زروق ، السودان الى اين ، مصدر سبق ذكره ، ص 64-65 .

13 محمد بشير الشافعي، القانون الدستوري والنظم السياسية السودانية ، منشأة المعارف الاسكندرية ، 1970 ، ص 357 .

14 اعضاء المجلس هم المقدم بابكر النور ، الرائد فاروق حمد الله ، خالد حسن عباس ، مامون عوض أبو زيد، أبو القاسم هاشم ، زين العابدين محمد احمد ، أبو القاسم محمد ابراهيم ، بالاضافة إلى العضو المدني رئيس الوزراء بابكر عوض الله . ينظر حسن مكي ، جعفر نميري ، الامام والروليت ، د.ت ، ص 44 45 .

15 ضمت التشكيلة الوزارية واحد وعشرين وزيراً يمثلون القوى السياسية الفاعلة ، حيث تولى جعفر نميري وزارة الدفاع ، وفاروق حمدنا الله وزارة الداخلية ، وجوزيف قرنق من الجنوب وزارة التموين ، وطلعت جعفر وزارة العمل ، ومحجوب عثمان وزارة الاعلام ، وامين الشلبي وزير العدل ، للمزيد ينظر : لطفي جعفر فرج ، جعفر محمد نميري ، مصدر سبق ذكره.

16 المصدر نفسه، ص 13-14

ويقول الكاتب السوداني عبد العزيز حسين الصاوي في هذا الشأن "وبالفعل فان مصدر بداية اخطر العهود الانقلابية في تاريخ السودان هو العهد المايوي (1969 – 1985) اذ يحتمل أن يكون قد حسم مصير البلاد في اتجاه التراجع الى الأبد المنظور ". [17] فرغم عدم انتماء نميري ومجموعة مايو الانقلابية تنظيمياً الى الشيوعيين أو القوميين ، الا انهم كانوا ابناء شرعيين للمزيج القومي –والماركسي من الاطروحات والممارسات السائدة خلال تلك الفترة داخل السودان وخارجه وتلقوا على هذا الاساس مؤازرة دعاتها مشروطة بتحفظات تعكس حقيقة عدم انتماء المجموعة الانقلابية ، ولم تكن لها قيمة عملية في الحد من شمولية النظام الجديد. [18]

هكذا فشلت التجربة الديمقراطية في عهد الحكومات المدنية في بناء توجهات حزبية متحررة من النفوذ الطائفي ، للاحزاب التقليدية ممثلا بحزب الامة لطائفة الانصار والحزب الوطني الاتحادي للطائفة الختمية، مما سلب ارادة الجماهير العريضة الموالية لهذه الاحزاب حقها في حرية اختيار القادة ومراقبتهم ومحاسبتهم ، حتى اصبحت هذه الجماهير بسبب هذه الهيمنة مغلوبة على امرها. أما الاحزاب العقائدية فلم يكن لها في الحياة السياسية سوى دور محدود، ولعل المسؤولية الاكبر عن كل ذلك تقع على قادة الاحزاب نفسها.[19]

كانت بيانات الانقلابيين الاولى تذكر أن من اسباب استلامهم للسلطة هو فشل التجربة الديمقراطية الليبرالية ، بدليل التردي الاقتصادي وعجز حل مشكلة الجنوب ، وفقدان الاستقرار السياسي العام للبلاد ، وعدم اكتمال البناء الدستوري بسبب الصراع بين دعاة الدستور العلماني وبين دعاة الدستور الاسلامي. [20] مهما قيل ويقال عن اهدف الانقلابات العسكرية وتبريراتها السياسية سواء في السودان أو أي بلد عربي آخر، فهي على الاغلب محاولة لكسب السلطة ، وحباً بكرسي الحكم بعيداً عن مصلحة الشعب . والدليل أن اغلب الذين يصلون الى السلطة من خلال الانقلابات العسكرية لا يتركونها الا بانقلاب عسكري اخر ، هذا هو شأن الكثيرمن الدول ذات الاتجاه نفسه في ذلك . ما خلا حالة واحدة عام 1985 عندما تولى الفريق عبد الرحمن

---

[17] عبد العزيز حسين الصاوي ، أزمة المصير السوداني مناقشة حول المجتمع والتاريخ والسياسة ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1999 ، ص 79 .

[18] المصدر نفسه ، ص 79 .

[19] النعمان حسن ، 25 مايو وانهيار السودان ، دار الكتب القومية ، القاهرة ، 1992 ، ص 29 .

20 احمد البشير ، العلاقة بين الدين والسياسة في السودان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 77 ، بيروت ، 1972 ، ص 114 .

سوار الذهب الحكم مؤقتاً في السودان وسلم السلطة للمدنيين من خلال التداول السلمي للسلطة. [21]وكما سيرد ذكرها لاحقا .

شرع الانقلابيون باجراء التغيرات المطلوبة والتي حملها البيان الاول وخطاب قائد الانقلاب بوضع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية للسنوات الاربع القادمة في المجالات الحيوية كافة . وقد تم حل الادارة الاهلية واستحصال الديون الحكومية المستحقة على دائرتي المهدي والميرغني، أما في الجانب الاجتماعي سارعت الحكومة على تشكيل مجلس برئاسة الشفيع احمد الشيخ رئيس اتحاد نقابات العمال مؤلفاً من (82) عضواً لتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة بشأن التشريعات العمالية. [22] الا أن هذه التدابير لم تكن من اجل المواطن بقدر ما كانت ترمي لكسب الرأي العام السوداني تجاه السلطة الجديدة . واكثر من ذلك، وفي الذكرى الاولى لاستيلاء نميري على السلطة في مايو/ايار 1970م اعلن نميري اولى قرارات التأميم في خطاب القاه بهذه المناسبة .

أما في مجال التعليم حيث تم زيادة اعداد التلاميذ المقبولين في المدارس بكافة مراحلها وصدرت قرارات اخرى في مجال التعليم العالي وشؤون الجامعات بما ينسجم مع توجهات الحكومة وسياسة الانقلابيين في توسيع دائرة نفوذهم في كافة المجالات. [23]

وفي ميدان السياسة الخارجية فان المنحنى في بداية عهد الاستقلال اختلف في المرحلة اللاحقة من عهدهم، حيث اكدت الحكومة العسكرية الثانية على مساندة حركات التحرر الوطني ، والسعي لكسب ود وصداقة الانظمة التقدمية ، والتحالف مع الدول الاشتراكية ، والعمل الفعال في المجال الاقليمي والدولي ، والمشاركة في لجان الامم المتحدة واجهزتها . واصبح السودان عضواً غير دائمي في مجلس الامن وعضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الخاصة للتنسيق بشأن الموارد الطبيعية ، بالاضافة الى لجان حركة عدم الانحياز . [24] وفي نفس الاتجاه وضمن اطار العلاقات الافريقية تم توقيع اتفاقية تعاون في المجالات الحيوية بين بلدان القارة والسودان.[25]

---

[21] لطفي جعفر فرج ، جعفر محمد نميري ، مصدر سبق ذكره ، ص 35.

[22] سيد نميري ، التخطيط الاقتصادي في السودان ، دار الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، 1978 ، ص 122 .

[23] ابتسام محمود جواد ، الاوضاع السياسية في السودان ، 1969-1985 ، مصدر سبق ذكره ، ص 120 ؛ تيم نبلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان، مصدر سبق ذكره .

[24] وزارة خارجية جمهورية السودان الديمقراطية ، سياسة السودان الخارجية ، تقرير من وزارة الخارجية عن السودان والمنظمات الدولية ، الخرطوم ، 1973ص 108-109.

[25] دار الابحاث والنشر ، سجل العالم العربي ، وثائق ، احداث سياسية ، بيروت ، 1970 ، ص 84.

أما على الصعيد العربي فقد سعت الحكومة العسكرية الثانية في السودان في تطوير علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي العربي ، وابرزها مصر. وقد رحب الرئيس عبد الناصر بانقلاب 1969 وعده انتصاراً " للثورة العربية القومية " . [26] كما وقع السودان على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في اطار الامانة العامة لجامعة الدول العربية . وان كان اغلب قرارات الجامعة لم يدخل حيز التنفيذ الا ما ندر ، الى جانب العلاقات الثنائية والوقوف الى جانب القضايا العربية المصيرية ومنها قضية فلسطين.[27]

من جانب اخر وضمن السياسة الداخلية للحكم العسكري عّد نميري الاحزاب السياسية الحاكمة هي المسؤولة عما حصل في البلاد من ترد للاوضاع خلال فترة ما قبل الانقلاب وخاصة الاحزاب التقليدية ، لذا اعلن نميري في بيانه الاول " أن المعركة ضد التعصب هي ضرورة اجتماعية واقتصادية ".[28]

وبسبب ذلك ، فمن الطبيعي أن تشكل معارضة من قبل الجهات والقوى المتضررة بتغير النظام ، ووفقاً لتلك الاحداث والقرارات ، الى جانب بعض الخلافات والانشقاقات الداخلية بين اعضاء مجلس قيادة الثورة فيما بينهم على المواقع في السلطة ، تشكلت جبهة معارضة سميت "جبهة المقاومة الشعبية " قوامها حزب الامة وجبهة الميثاق الاسلامي بقيادة حسن الترابي.[29] نائبا وترأس الشريف الهندي. [30] جبهة المعارضة ، ومحمد نور الدين عن حزب الامة نائبا ، في حين أيدت الطائفة الختمية النظام الجديد، من جانب اخر ، انشق تيار عن الحزب الوطني الديمقراطي عرفت بأسم " الجبهة الوطنية الاشتراكية" ، بزعامة محمد جبارة العوض وعز الدين

---

[26] صحيفة الاهرام ، العدد 30339 ، القاهرة ، 3 /1/ 1970

[27] احمد يوسف القرعي ، التكامل السوداني المصري التجربة وابعادها ، مجلة المستقبل العربي العدد (4)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1978 ، ص 150–151 .

[28] لطفي جعفر فرج ، جعفر محمد نميري ، مصدر سبق ذكره ، ص 15 .

[29] ولد حسن عبدالله الترابي في كسلا ، الاقليم الشرقي عام 1930 ، حصل على البكالوريوس في القانون من جامعة الخرطوم ، والماجستير من جامعة لندن عام 1960 ، والدكتوراه من جامعة باريس عام 1964 ، واصبح عميد لكلية الحقوق جامعة الخرطوم ، ثم استقال منها ليتفرغ للعمل السياسي ، واصبح خلال الفترة (1964–1966) امينا عاما للاخوان المسلمين في السودان " جبهة الميثاق الاسلامي ". واصبح مستشارا لرئيس الجمهورية جعفر نميري للشؤون القانونية عام (1983–1985)، اعتقل في اواخر عهد نميري في مارس / اذار 1985، واصبح عام 1985 امينا عاما " للجبهة القومية الاسلامية ". للمزيد ينظر : احمد محمد شاموق ، معجم الشخصيات السودانية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره .

[30] ولد الشريف الهندي عام 1925 من اسرة عريقة النسب في السودان ، تولى رئاسة الحزب الاتحادي الديمقراطي بعد وفاة اسماعيل الازهري ، تقلد بعض المناصب الوزارية منها وزارة الري عام 1965 ووزارة الحكومات المحلية عام 1969 . للمزيد ينظر جريدة الجمهورية ، القاهرة ، العدد 3258 في 13 / 1 / 1982 .

السيد واخرين.[31] أما موقف الحزب الشيوعي على الرغم من مشاركته في الحكم الجديد، فقد انقسم الى فريقين الاول بزعامة عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي ومعه كل من فاروق حمدنا الله ، هاشم العطا ، بابكر النور ، وكان رأي هذا الفريق هو العمل السياسي لتحقيق منهج الحزب الشيوعي السوداني من خلال تعزيز دور الطبقة العاملة في السودان. [32] أما الفريق الثاني فقد ترأسه محمد احمد سليمان عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي والذي اصبح مديراً لمكتب وزير الداخلية وعضوية معاوية ابراهيم وفاروق ابو عيسى ورأيهم هو التأييد الكامل للانقلاب والمشاركة الفعالة والتمسك بالسلطة.[33]

2 – المعارضة "المدنية والعسكرية" المناوئة لسلطة الانقلابيين:

ا- المشكلة الاولى : حادثة الجزيرة أبا:

عندما اعلن نميري في شهرمارس/ آذار من العام 1970 عن عزمه على زيارة منطقة النيل الابيض بما فيها الجزيرة أبا ارسل مبعوثاً ليبلغ الامام الهادي المهدي بتفاصيل الزيارة ، وكان رد الامام الهادي أن الوقت غير مناسب وينصح بعدم المجيء ، بل واكثر من ذلك قال الهادي أن نميري لن يدخلها الا على جثته. [34]

من جانبه اهمل نميري التحذير ، وبدأ زيارته يوم 23 مارس/ آذار ، وعندما مر موكبه بمنطقة النيل الابيض معقل حزب الامة ، خرج الناس للتظاهر احتجاجا على الزيارة ، واكثر ما ازعج الرئيس نميري ، أن انصار الامام الهادي رفضوا السماح له بالنزول من زورقه في منطقة "كوستي" القريبة من الجزيرة أبا ، مما اضطره الى العزوف عنها والتوجه الى العاصمة . وكانت السلطات الحكومية قد اتهمت احد انصار الهادي بمحاولته اغتيال الرئيس بآله جارحة "الخنجر " ابان الزيارة. [35]

كانت هذه الحادثة البداية والنهاية للانتقام من انصار المهدي في الجزيرة، بل وفي كل مكان ، عندما بدأ في 27 مارس/آذار سلاح الجو السوداني بقصف الجزيرة واستباحة سكانها ، وهروب الهادي الى اثيوبيا ، حيث قتل اثناء اجتيازه نقطة الحدود في الكرنك على الطريق المؤدي

---

[31] عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الاسلامية في السودان من مايو 1969 –ابريل 1985 ، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، الخرطوم ، 1995 ، ص 23–25 .

[32] محمود شاكر ، السودان ، المكتب الإسلامي ، الخرطوم ، 1981 ، ص 118–119 .

[33] أ.م..ح .و.و ، مكتب شؤون السودان في العراق ، التقرير السنوي لعام 1970 . بغداد 1970 .

[34] محمد احمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، مصدر سبق ذكره ، ص 239 .

[35] يوسف الشريف ، تمرد أبا ، مجلة روز اليوسف ، العدد 2186 ، القاهرة ، 1970، ص15 .

الى الحدود الاثيوبية ، بعد تجاهل اوامر الحرس في نقطة الحدود بالتوقف محاولاً تجاوز الحاجز المقام ، فحصل تبادل اطلاق النار بين حراس الهادي وبين حرس الحدود ، نتج عنه تدمير السيارتين وعثر بعدها على جثة الامام الهادي داخل احدى السيارتين ، ودفن قرب الحدود الاثيوبية ، كما اعلنت عن ذلك وزارة الخارجية السودانية . ويبدو من خلال سير الاحداث والتحقيقات التي جرت والوثائق التي نشرت لاحقاً بان هذه الواقعة كانت لها تداعيات ذات ابعاد عربية واقليمية ، فكانت المحطة الاولى لفتح باب المعارضة الواسعة لنظام نميري فيما بعد.[36]

ب- المشكلة الثانية: حركة الرائد هاشم العطا الانقلابية:

في 19/ 7 / 1971 قاد الرائد هاشم العطا عضو مجلس قيادة الثورة انقلاباً عسكرياً ناجحاً استمر لمدة ثلاثة ايام ، فاعتقل رئيس واعضاء مجلس قيادة الثورة . ومن المعلوم أن حيثيات القضية والتي فرضت نفسها من البداية ، هي تقاسم السلطة بعد الانقلاب واعطاء الاستحقاقات المطلوبة للمساهمين في الانقلاب، ومنها قضية الحزب الشيوعي السوداني ودوره في الحياة السياسية السودانية قبل 25 مايو/ايار 1969 وبعدها ، وتشابك هذه العلاقة . الا أن الصورة اصبحت واضحة عندما تم اعتقال ونفي عبد الخالق محجوب الامين العام للحزب الشيوعي السوداني الى مصر في مارس/اذار 1970 –الجناح المعارض لحكومة نميري – وعلى اثر ذلك خرج الحزب الشيوعي بمظاهرة تطالب بعودة عبد الخالق الى السودان وقد تم اعتقال قسم من المتظاهرين بموجب قانون الطوارئ . كما قرر نميري اعفاء ثلاثة من اعضاء مجلس قيادة الثورة ممن يعتقد بأن لهم صلات بالحزب الشيوعي وهم "فاروق حمدنا الله ، بابكر النور، هاشم العطا " ثم قرر بعدها بحل المنظمات الشعبية المرتبطة بالحزب الشيوعي منها "اتحاد الشباب والاتحاد النسائي ". [37] في 26 ابريل/نيسان 1971 ، أكد نميري على ضرورة تحديد خط "الثورة " الجديد وجاء فيما نصه: " أن السم الذي يتلون باللون الاحمر لا يختلف عن السم الذي تفرزه العناصر العميلة في الوريقات الصفراء ".[38] من هذا المنطلق ومن اجل حسم هذا الصراع والجدل السياسي والحزبي ، خطط الشيوعيون للاستيلاء – وان لم يعترف الحزب صراحة بذلك – على السلطة فقام الرائد هاشم العطا بانقلاب عسكري في 19 يوليو/تموز عام 1971، الا انه لم يستمر في السلطة لاكثر من(72) ساعة ، حيث فشل الانقلاب وعاد نميري إلى السلطة من جديد ،

---

[36] محمد احمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، مصدر سبق ذكره ، ص 240–242 .

[37] احمد حمروش ، الانقلابات العسكرية ، دار ابن خلدون ، بيروت ، 1980 ، ص 113 .

[38] خطاب الرئيس جعفر نميري ، جريدة الايام السودانية ، الخرطوم في 10ابريل/نيسان 1970 .

واشرف بنفسه على محاكمة القائمين به والانتقام من جميع الاطراف المساهمة في المحاولة الانقلابية ، فأعدم قادة الحزب الشيوعي المدنيين وهم كل من: عبد الخالق محجوب ، الشفيع احمد الشيخ وجوزيف قرنق، كذلك العسكريون منهم وهم: بابكر النور ، سوار الذهب ، هاشم العطا ، محمد احمد الريح، معاوية عبد الحي عثمان ابو شيبة ، احمد جباره ، بالاضافة إلى القوى الاخرى التي اتهمت بالاشتراك في الحركة. [39] لذا فأن المحاولة لاستلام السلطة في19 يوليو/ تموز وفشلها بعد ثلاثة ايام وعودة نميري للسلطة مرة أخرى نتج عنها مجابهة بالغة الحدة بين السلطة في السودان وبين الحزب الشيوعي ، حتى أن اثارها طالت علاقات السودان مع مجموعة الدول الاشتراكية وفي المقدمة منها الاتحاد السوفيتي.[40] والمثير للجدل في احداث 19 يوليو/تموز 1971شارك فيه اكثر الجهات السياسية التي تضررت ومنها بعض كوادر وقادة الحزب الشيوعي السوداني والمتعاطفين معها ، علماً بان الحزب وزعمائه لم يقروا أو يعترفوا عن مسؤوليتهم من الانقلاب، حيث يقول الكاتب النعمان حسن بهذا الصدد " فالانقلاب ليس شيوعياً ولا بد من تصحيح هذا الخطأ التاريخي".[41] وما يدعو للدهشة هنا، أيضاً أن محمد ابراهيم نقد سكرتير الحزب الشيوعي السوداني وعندما استضافه التلفزيون السوداني عقب انتفاضة عام 1985 وسقوط نظام نميري ، اعلن أن حزبه يتحمل مسؤولية الانقلاب في 19 يوليو/تموز كاملة ، فيما نفى من جانب اخر علاقة الحزب الشيوعي السوداني بانقلاب 25 مايو/ ايار 1969 ، ولم يشر الحزب الشيوعي في وثائقه الى ذلك.[42] والمهم في ذلك أن الانقلاب سواء كان بعلم ودراية الحزب الشيوعي السوداني ، ام لا فأن قادة الانقلاب هم من ذوي الميول اليسارية الماركسية أو القومية، والغاية من الانقلاب هو الانتقام الشخصي من شخص الرئيس نميري بعد أن اقصاهم من مجلس قيادة الثورة في 16 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1970 بعد حصول خلافات داخل المجلس ، ومنذ بداية الانقلاب مع ثلاثة منهم ، وهم بابكر النور وهاشم العطا وفاروق حمد الله الذين تربطهم علاقات مع الحزب الشيوعي . وفي النهاية أفاد عبد الخالق محجوب الامين العام للحزب الشيوعي ، والذي وثق افادته الكاتب المصري احمد حمروش اثناء حضوره محاكمة المحجوب بعد فشل حركة الرائد هاشم العطا الانقلابية ، بل وقبل اعدامه بساعات حيث قال " كنت

---

[39] جريدة الايام ، الخرطوم في 17يوليو، 1970.

[40] حسين عبد الرزاق ، حقائق الصدام مع الحزب الشيوعي السوداني ، مصدر سبق ذكره ، ص13.

[41] النعمان حسن ، 25 مايو وانهيار السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص 107 .

[42] مقابلة شخصية للباحث مع الكاتب المصري احمد حمروش بتاريخ 27 مارس /اذار2008 في القاهرة ، اثناء التفرغ العلمي في جامعة عين شمس 2008 .

اعلم أن هناك ضجراً وقلقاً في البلاد ، وفي القوات المسلحة ولكن هذا الضجر متى يعبر عن نفسه بحركة؟ لم اكن اعرف ولم أكن اعلم بالتوقيت والمكان والاشخاص ، ولم تكن اللجنة المركزية في الحزب تعلم أي شيء عن الانقلاب ، ولكننا اجتمعنا بعد الاعلان عنه في الراديو وساندنا " ثم يواصل احمد حمروش نقل كلمات عبد الخالق حيث يقول " وفي كل تغيير وطني يطلب من القوى الوطنية مساندته حدث هذا في 25مايو/ايار 1969،بل وجرت مناقشة المساندة قبيل وبعيد 25 مايو/ايار"[43]. أما اسباب فشل وعدم استمرار حركة الانقلاب فيعود الى عوامل داخلية وخارجية.

العوامل الداخلية :-

1. **ضعف الاعداد للأنقلاب من حيث الكم والنوع.**
2. **الاخطاء التكتيكية التي وقع فيها الانقلابيون .**
3. **عدم اختيار التوقيت المناسب لتنفيذ الانقلاب .**
4. **الافصاح المبكر عن توجهات الانقلابيين وكشف الاطراف المساهمة فيها وميولهم السياسية اليسارية .**
5. **خلى البيان الاول لقائد الانقلاب الرائد هاشم العطا من برنامج يستطيع حشد التأييد الشعبي له ، خاصة وان شعبية نميري لم تكن ضعيفة في هذه المرحلة.[44]**
6. **تأخر تشكيل مجلس الثورة لمدة 24 ساعة ، كذلك لم تتشكل الوزارة خلال الايام الثلاثة للانقلاب .**
7. **غياب ثلاثة من اعضاء مجلس الانقلاب الجديد في الخارج بما فيهم رئيس المجلس الجديد للانقلاب مما سبب إرباك لقائد الانقلاب .**
8. **عفوية التصرف من قبل قائد الانقلاب الرائد هاشم العطا وعدم التحسب لاسوء الاحتمالات ، واكثر من ذلك استدعاء عدد من المقربين لنميري من قبل قائد الانقلاب لتوضيح الظروف والملابسات التي دفعته للقيام به.**
9. **الافراج عن المعتقلين الشيوعيين وعددهم 49 شيوعيا الذين تم اعتقالهم من قبل نميري على خلفية هروب عبد الخالق محجوب الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني من السجن .**

---

[43] احمد حمروش الانقلابات العسكرية ، مصدر سبق ذكره ، ص 114 .

[44] حسين عبد الرزاق، حقائق الصدام مع الحزب الشيوعي السوداني ، مصدر سبق ذكره ، ص 43 – 45 ؛ مقابلة للباحث مع الكاتب المصري احمد حمروش ، مصدر سبق ذكره .

10- الغاء القرار الصادر من نميري بحق كوادر الحزب الشيوعي ضمن المنظمات الجماهيرية ، بعد حلها والدعوة من جديد الى تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية عقب الانقلاب التي طالب بها سابقاً الحزب الشيوعي السوداني.[45]

أما العوامل الخارجية :

1- اعتقال بابكر النور المعين من قبل قائد حركة الانقلاب رئيسا لمجلس الثورة وزميله فاروق عثمان حمد الله القادمين من بريطانيا على متن طائرة الخطوط الجوية البريطانية الى الخرطوم ، الا انها اجبرت للهبوط في مطار "بنينه" في بنغازي بعد أن جرى التنسيق المباشر بين السلطات الليبية والمصرية والبريطانية لافشال حركة الانقلاب الجديد ضد نميري ، وهذا ما تم فعلا وعودة نميري للسلطة مرة اخرى يوم 22 يوليو/تموز عام 1971م .

2- دور اللواء خالد حسن عباس الذي تقلد منصب القائد العام للقوات المسلحة السودانية منذ يونيو/ حزيران 1970م ، الموجود في حينه بالقاهرة قبل وقوع الانقلاب ، عندها توجه الى ليبيا ومن ثم بدأ يبث بيانات ونداءات من خلال محطة راديو طرابلس موجها لقادة اللواء المدرع الثاني وقوات المظلات في الجيش السوداني ، للوقوف الى جانب نميري ، ولافشال الحركة الانقلابية ضده .

3- زيارة الوفد المشترك المصري – السوداني القادم من القاهرة بايعاز من الرئيس المصري انور السادات ، ممن لهم صلات جيدة مع الشخصيات الشيوعية المصرية والسودانية المقيمين بمصر وكان من ضمنهم المصري احمد حمروش ، وذلك لمعرفة التفاصيل الغامضة عن الحركة الانقلابية من اجل اتخاذ ما يلزم من اجراءات عسكرية وسياسية ، وتم في ضوء ذلك ارسال الكثير من الامدادات الضرورية لصالح عودة نميري للحكم ، وهذا ما حصل فعلا بعد اقل من 72 ساعة من وقوع الانقلاب ، مما ادى الى فشل الانقلاب وعودة نميري للحكم من جديد في 22 يوليو/تموز .

4- ارسال الحكومة العراقية طائرتين الى السودان لدعم الانقلابيين ، الا أن احداهما قد تحطمت في الاجواء السعودية ، مما شكل هذا التدخل السريع للعراق قلقاً لدى بعض الاطراف العربية سواء السعودية أو مصر أو ليبيا ، والدولية وبشكل خاص الدول الغربية منها تحسبا من

[45] حسين عبد الرزاق، حقائق الصدام مع الحزب الشيوعي السوداني ، مصدر سبق ذكره ، ص 45 .

نوايا الحركة الانقلابية خوفا على مصالحها وتوجهاتها السياسية سواء الشيوعية منها أو القومية. [46]

وفي ضوء احداث 19 يوليو/تموز 1971 اصدر نميري بعد عودته للسلطة مرة ثانية في 22 يوليو جملة من القرارات ، كان اولها مرسوماً جمهورياً خاصاً نص على حل مجلس قيادة الثورة ، واعلن نفسه رئيساً للوزراء ورئيساً للجمهورية ، كما امر بتشكيل حرس وطني واخذ يتوجه نحو المركزية في السلطة . [47] وقد عبر عن ذلك الكاتب عبد اللطيف البوني في "تجربة نميري الاسلامية ". ومن ثم التخلي عما جاء في البيان الاول لنميري في 25 مايو/ايار، والانفتاح على طائفتي الانصار والختمية في السودان ودعمها ، بل واكثر من ذلك اهتمامه بالطرق الصوفية ، واستحداث وزارة الاوقاف والشؤون الدينية بهدف رعاية الشؤون الدينية.[48]

من هنا يمكن القول ، أن حكومة نميري بعد احداث 19 يوليو/تموز تخلت عن شعاراتها الوطنية كما جاء في التوجهات الاولى للانقلاب ، وابدت ميلا في توجهاتها السياسية الداخلية حيال القوى اليمينية الرأسمالية الغربية حتى نهاية المطاف من نظام حكمه . ومن المعلوم أن نميري قام بعد ذلك باعادة تشكيل نظامه السياسي بعد فشل حركة الرائد هاشم العطا ، وانشاء مؤسسات جديدة وفقاً للمعطيات السياسية المستجدة ، معتمداً في كل ذلك على وثيقة الميثاق السوداني ، ونظامه السياسي والوسائل التي تتسع لقيامه ، وعليه شَكل نميري من جديد لجنة لاعداد الوثيقة الخاصة بالاتحاد الاشتراكي – كما هي في تجربة جمهورية مصر العربية والنظر فيها – بعد تعطيله في المرحلة السابقة ، عقب وفاة الرئيس الاسبق جمال عبد الناصر، وانهت اللجنة اعمالها في عهد الرئيس السابق انور السادات ، واجيزت نهائياً في المؤتمر التأسيسي للاتحاد الاشتراكي في يناير/ كانون الثاني1972.[49] كذلك اعادة النظر بعد حركة 19 يوليو/ تموز بالمنظمات والنقابات المهنية واجراء تغييرات فيها ، فحل اتحاد نساء السودان الاشتراكي بديلاً عن الاتحاد النسائي المنحل عام 1971 ، كذلك تشكيل كتائب مايو للشباب السوداني ، حيث ساهمت هذه الفئة في اعادة نميري إلى السلطة في 22 يوليو/تموز 1971، بالاضافة إلى

---

[46] حسين عبد الرزاق، حقائق الصدام مع الحزب الشيوعي السوداني ، مصدر سبق ذكره ، ص 57–58 .

[47] نصر الدين ابو هداية ، الامن الوطني السوداني ودول الجوار الافريقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2002 ، ص 144–145

[48] عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الاسلامية ، مصدر سبق ذكره ، ص 29–30 .

[49] يوسف ادم الضي ، تجربة الحكم اللامركزي في السودان واثرها في الوحدة الوطنية للمدة من 1969–1985 رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، 1999 ، ص 149 .

حل الاتحاد العمالي الشرعي بعد اعدام رئيس الاتحاد الشفيع احمد الشيخ ، المحسوب على اليسار السوداني ، وتعيين السلطة سكرتارية جديدة للاتحاد برئاسة عبد الله قناوي وآخرين ، واصبح شكل الاتحاد الجديد حكومياً وليس شعبياً بعد صدور قانون 1971 لأتحاد العمال . [50]

بهذا الشكل بدء التوجه الجديد لحكومة نميري بعد فشل حركة 19 يوليو/تموز نحو سياسة مركزية اتسمت بتعزيز الحكم الفردي ، كما اسلفنا من قبل ،حيث جرى في16/ 9 / 1971 استفتاءً شعبياً حول رئاسة نميري للدولة فحصل على نسبة 98.6% ، بالاضافة الى تسلمه رئاسة الوزراء ، وتعيين ثلاثة نواب له ، بحيث هيمن على السلطتين التشريعية والتنفيذية بعد أن شكل مجلس الشعب وكلفه باصدار دستور دائم للبلاد. [51]

ج – المشكلة الثالثة : مشكلة جنوب السودان خلال فترة حكم نميري :

جنوب السودان هو الجزء الذي يقع جنوب دائرة العرض 10 شمالاً وتمتد حدوده الجغرافية بامتداد شمال بحيرة البرت في اوغندا حتى الحدود مع كينيا وزائير وافريقيا الوسطى والحدود الجنوبية لتشاد. [52] **والارض الخصبة التي تسكنها قبائل عربية وافريقية تمثل خليط من الاديان واللغات والعادات . تبلغ مساحته000 ، 250 ميل مربع وهي تعادل ربع مساحة السودان.**[53] **ويبلغ عدد سكانه 5 ملاين و371الف نسمه من مجموع السكان الاجمالي في السودان البالغ 37 مليون نسمه ،حسب احصاء عام 1970 ، ويتشكل السودان اداريا من 26 ولاية ، منها ثلاثة ولايات في الجنوب ، فيما كانت في عهد نميري مكونه من ثلاث مديريات هي" المديرية الاستوائية ، بحر الغزال واعالي النيل ".** [54]

تعد مشكلة الجنوب ، مشكلة عرقية "أثنية" وصراع هويات. [55] **الى جانب كونها من القضايا الاقليمية المهمة في القارة الافريقية . وللمشكلة جذور عميقة يرجع تاريخها الى فترة الاستعمار البريطاني الذي دأب على فصل جنوب السودان عن شماله ، ففي عام 1922 عندما اصدر الحاكم البريطاني العام في السودان ، ما سمي بقانون " المناطق المغلقة " والذي فرض العزلة على شعب الجنوب ، بقصد الابقاء على السيطرة البريطانية في الجنوب ريثما يتم لها**

---

[50] محجوب سيد احمد ، حقوق الانسان وتطور الحركة العمالية في السودان 1946– 1996 ، دار الشروق ، القاهرة ، 1998 ، ص 53–54 .

[51] عامر العقاد ، وجاء مايو ، مصدر سبق ذكره ، ص 208–209 .

[52] الفاتح محمد عبد العال،مشكلة الجنوب وآثارها على الامن القومي السوداني، مصدر سبق ذكره ص 127 .

[53] عبده مختار موسى ، مسالة الجنوب ، مصدر سبق ذكره ، ص54–55 .

[54] مكي شبيكة ، السودان عبر القرون، مصدر سبق ذكره ، ص 206 .

[55] – عبده مختار موسى ، مسالة الجنوب ، مصدر سبق ذكره ، ص54–55 .

فصله عن السودان نفسه . ولكن لا بد من القول أن هذه المشكلة لم تكن فقط مكيدة دبرتها الادارة البريطانية في السودان ،بل وانها انموذجا لمشكلة هامة تواجهها اكثر الدول النامية في اسيا وافريقيا وتغذيها جهات عدة لها مصالحها الخاصة.[56]

1- مشكلة الجنوب 1969 – 1972 " قبل توقيع اتفاقية اديس ابابا " :

في الشهور الاولى من مجيئ حكومة جعفر نميري صدرت في سبتمبر/ ايلول 1969 قرارات عديدة باتجاه التزاماته المعلنة ، ومنها الاعتراف بحق ابناء الجنوب في الحكم الذاتي للجنوب.[57] وحلّ المشكلة وفق الأسس الآتية .

أ- وضع برنامج اقتصادي واجتماعي وثقافي لتنمية وتطوير الجنوب .

ب- انشاء لجنة للتخطيط الاقتصادي في الجنوب .

ج- تدريب الكوادر الخاصة لتولي المسؤولية في المديريات الجنوبية .

د- العمل على تطبيق نظام الحكم الذاتي في اطار السودان الموحد. [58]لاقت هذه المبادئ تأييدا عاماً من قبل الجنوبيين والشماليين على حد سواء ، واعتبروا ذلك صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الوطنية على صعيد حل المشكلة الجنوبية ، مع ذلك ربطت بعض العناصر الجنوبية والمجاميع مصيرها بالقوى الخارجية المختلفة ، أما الاحزاب الجنوبية بقيت تنظر وتراقب اداء النظام الجديد للسودان لسببين ، ومبرراتها في ذلك :

1 – كون الحكم عسكري ، وتجربة الجنوبيين مريرة مع النظام العسكري السابق .

2 – وان كل ما اعلنه واذيع حول حل مشكلة الجنوب ، لم يوثق باتفاقية أو وثيقة رسمية بين الطرفين . [59] الا أن الاحداث اثبتت أن النظام الجديد لم يكن يطرح شعارات الحركة الوطنية الا لافراغها من مضامينها الحقيقية ، كما كشف بعد ذلك انفراد نميري بالسلطة، مع اقصاء وضرب قسم ممن ساهموا بالانقلاب بالاضافة إلى المعارضة بكل فصائلها .سواء من قوى اليمين أو قوى اليسار ، فأصبح ابناء الجنوب على دراية كاملة بان الحكومة العسكرية ليست على استعداد لمعالجة قضيتهم بالشكل الذي يرضي طموح جميع

---

[56] سرحان غلام حسين ، مشكلة جنوب السودان 1969 –1985 ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ،العدد5، 1998 ، ص 78 .

[57] عبد اللطيف كريم الزبيدي ، مشكلة جنوب السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص 127 .

[58] جاهر رباح ، مشكلة جنوب السودان ، دارالنشر بلا ، الخطوم ، 1987 ، ص 24 .

[59] محمد المعتصم ، جنوب السودان في مئة عام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1972 ، ص 184 .

الاطراف المتمردة في الجنوب ، وهذا ما دفع نميري مضطراً للبحث عن صيغة اتفاق جديد مع حركة التمرد في الجنوب. [60]

3- مشكلة الجنوب " بعد توقيع اتفاقية اديس ابابا والحكم الذاتي الاقليمي"

انطلاقا من مقولة ذكرها جعفر نميري في 9 يونيو/حزيران 1969 ومفادها " ولتتقلد تلك الحركة الديمقراطية في الجنوب زمام السلطة في هذه الرقعة العزيزة من بلادنا".[61] سعى الرئيس نميري إلى مواجهة حملات الحركات المسلحة في الجنوب من خلال شرح القضية عن طريق البعثات الدبلوماسية السودانية ، فضلاً عن انشاء وزارة لشؤون الجنوب تقلد منصبها جوزيف قرنق الا انه اعدم بعد اشتراكه في حركة الرائد هاشم العطا وقد عين بدلاً عنه أبيل اير وزيراً لشؤون الجنوب. وبدأ سعيه لمعالجة المشكلة حيث خولَ من قبل نميري للتفاوض مع الجنوبيين سواء في الداخل أو الخارج بغية الاعداد للحكم الذاتي متى ما اصبح ذلك ممكناً ، ووفقاً لذلك ارسل أبيل اير خطاباً إلى القيادات الجنوبية بوساطة مجلس الكنائس ، في اغسطس/ آب 1971 اكد فيه استعداد الحكومة التام للمصالحة ، وعلى نحو متصل اجرى وزير الخارجية السوداني منصور خالد اواخر 1971، اتصالاته مع الفاتيكان واثمرت في اقناع الكنيسة بدعوة المتمردين بقبول فكرة التفاوض وابرام اتفاق قائم على اساس الحكم الذاتي[62] . وقد غادر الوفد السوداني المكون من أبيل اير والباقر احمد وزير الداخلية إلى اديس ابابا لمقابلة ممثلي الجنوبيين المقيمين في الخارج ، فيما وافقت اثيوبيا للقيام بدور الوسيط لحل مشكلة الجنوب بعد أن تم تزويد الوفد بنص القانون المقترح لحكم ذاتي في الجنوب وذلك ضمن معادلة سياسية استندت الى وقف الدعم السوداني لجبهة التحرير الاريتيرية ، وقتالها ضد اثيوبيا مقابل وقف اثيوبيا دعمها للفصائل المتمردة في الجنوب. [63] فيما مثل الجنوبيين كل من جوزيف لاقو ، وازبوني منديري ، ودينق دي قرنق، ولورنس وول ، فضلاً عن وسطاء من مجلس الكنائس العالمي ومنظمة الوحدة الافريقية ، وممثلي الامبراطور الاثيوبي هيلاسيلاسي.[64] وبعد بدأ المشاورات طرحت المعارضة في الجنوب شروطاً مسبقة على الحكومة السودانية مفادها سحب القوات السودانية من المديريات الجنوبية فوافقت الحكومة على ذلك . من جانب اخر، تم ابعاد الاطراف

---

[60] جعفر محمد نميري ، بيان عن مشكلة الجنوب ، الحكم الذاتي للجنوب ، الخرطوم ، 1969 .

[61] عبد الملك عودة ، مسألة جنوب السودان ، عمان ، المركز الاردني للدراسات ، 1986 ، ص 24-30 .

[62] عبد اللطيف كريم الزبيدي ، مشكلة جنوب السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص 308 .

[63] محمد رضا فودة ، صراع المشاكل في افريقيا "مشكلة جنوب السودان"، مجلة الدفاع ، العدد 145 ، القاهرة 1980 ، ص 71.

[64] عبد اللطيف الزبيدي ، مشكلة جنوب السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص 310 .

الاخرى من المفاوضات ممثلاً بجوزيف أدوهو والجبهة الافريقية المتحدة. [65] توصل الطرفان إلى اتفاق "اديس ابابا " في 27 مارس/ آذار 1972 والذي افضى الى الاعلان عن قانون "الحكم الذاتي للاقليم الجنوبي " ولائحة ملحقة بالمسائل المالية ، وكذلك وقف اطلاق النار، مع بروتوكولات للمرحلة الانتقالية والذي بموجبها ، استوعبت قوات الانيانيا "الجناح العسكري للتمرد في الجنوب " واعتمد لتنفيذ الاتفاقية على الارض لعبة تثبيت دعائم النظام الذي اصدر " دستوراً دائماً " لاول مرة في تاريخ السودان عام 1973 . حيث النظام الشمولي للحزب الواحد ، والنظام الرئاسي، ومجلس الشعب والبرلمان لتجميل صورة النظام بأسم الديمقراطية، وربط كل ذلك بصيغ دستورية. لقد حاول نميري بهذه الدوافع أن يؤسس لشرعية في الشارع السياسي السوداني غير أن النتائج المباشرة جاءت على النقيض من ذلك.[66]

لقد حققت الاتفاقية اهدافا تصب في مصلحة ومستقبل السودان ، كذلك لها جوانب سلبية منها أنها جعلت السودان يرتمي بشكل اكبر في احضان السياسة الغربية بشكل عام والامريكية بشكل خاص . والاهم من ذلك كله أن الاتفاقية خرجت من اطارها السوداني وجعلت مشكلة الجنوب ذات صبغة دولية بل كانت الاتفاقية بمثابة مقايضة مع النظام الاثيوبي لكي يوقف دعمه للمتمردين في الجنوب ، مقابل وقف نشاط الثوار الارتيريين في السودان الامر الذي افرغ الاتفاقية ومشكلة الجنوب من محتواها وجعلها ورقة سياسية رابحة تستخدم بين فترة واخرى لاضعاف السودان واستنزاف طاقاته ، – لذلك فان الاتفاقية لم تحقق السلام الدائم في الجنوب بسبب عدم جدية نظام نميري لتحقيق ذلك – ولكن المهم في ذلك أن يستمر حكم نميري على حساب مصلحة ابناء السودان في الشمال والجنوب معاً.[67] من جهة اخرى بالرغم من الترحيب الاقليمي والدولي بالاتفاقية فقد اعترضت الجبهة الوطنية السودانية المعارضة على توقيع الاتفاقية ووزعت بياناً حول ذلك حمل تواقيع الشريف الهندي بوصفه رئيساً للجبهة وعمر نور ممثلاً عن حزب الامة ، وعثمان خالد مضوي ممثلاً عن جبهة الميثاق الاسلامي ، حيث اوضحت المعارضة في بيانها الى أن تلك الاتفاقية تؤدي الى الانفصال التام في نهاية المطاف نسبة الى أن المديريات الجنوبية قد اصبحت اقليماً واحداً.[68] وعليه لم تستطع حكومة نميري من تنفيذ كثيرٍ من مبادئ الاتفاق ضمن اطار الحكم الذاتي الاقليمي ، ذلك لأن الحل الديمقراطي السليم لمشكلة الجنوب لا يمكن أن

---

[65] محمد سليمان ، اليسار السوداني في عشرة اعوام ، مصدر سبق ذكره ، ص 7.

[66] بكري محمد خليل ، الواقع الاجتماعي والتطور السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 34 .

[67] ابيل الير ، جنوب السودان ، التمادي في نقض المواثيق والعهود ، ترجمة محمد سعيد ، شركة ميدلان لندن، 1982 ،ص 20.

[68] محمود شاكر ، السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص 129 .

يتحقق الا في اطار حكم وطني ديمقراطي في حين بدأت الحكومة بجملة من السياسات الخاطئة نحو ابناء الجنوب كان من ابرزها.[69]

ا- الهيمنة على مؤسسات الحكم الاقليمي واهمال التنمية في الجنوب .

ب- تقسيم الجنوب الى ثلاثة مديريات وتطبيق اللامركزية في الحكم .

ج - التكامل مع مصر- وان كان ذلك على الورق - وعقد اتفاقية الدفاع المشترك .

د - فرض التعريب والاسلمة ومحاولات تعديل الدستور .

من جانب اخر ووفقاً لبنود الاتفاقية تم استيعاب الآلآف من رجالات الانيانيا في صفوف القوات المسلحة السودانية ، وقد ادت هذه العملية الى انتقال الكثير من التناقضات والولاءات القبلية الى الجيش ، وقد صادف ذلك تشكيل بعض الكتائب من قبيلة واحدة كما في قائد الكتيبة" 105 " وجنودها من قبيلة الدينكا.[70] وانعكس هذا الامر لاحقاً عندما صدرت الاوامر العسكرية بنقل بعض من الوحدات من الجنوب الى مناطق اخرى ، عندها رفض قائد الكتيبة " 105" قرار الانتقال الى مدينة شندي ، مما ادى الى اعتقال قائد الكتيبة والجنود الموالين له.[71] وهناك حادثة مماثلة اخرى عندما تم تكليف العقيد جون قرنق الانتقال إلى مدينة "بور" لقمع التمرد فيه ، الا انه التحق بقيادة المتمردين واعلن العصيان على السلطة المركزية. وشكل بعد ذلك جيش التحرير السوداني ، والحركة الشعبية لتحرير السودان لاحقاً.[72]

لقد بدأ جون قرنق يستقطب المئات من المتمردين بل الالاف ، كما انظم له عدد من الشخصيات السياسية ابرزهم منصور خالد وزير الخارجية في عهد حكومة نميري ، وقد وجه له نميري العديد من الدعوات والاغراءات للعقيد جون قرنق ، كي يعود إلى الجيش أو التفاوض لحل المشكلة ، الا انه رفض كل ذلك، واصبح بعدها قائداً عاماً لجيش التحرير السوداني.[73]

وفي الختام أن ما قدمه الرئيس نميري على ارض الواقع لمعالجة المشكلة في الجنوب كان مجرد اطار نظري ، كما اسلفنا سابقاً سواء في الاتفاقيات أو القرارات ، بل ولجأ الى اسلوب المراوغة من اجل كسب الوقت ، مما زادت الفجوة بينه وبين عملية السلام ودعمها ، والدليل هو استياء الشعب السوداني ، وغضبه سواء في الشمال أو الجنوب ، الى أن عبرت كل هذه

---

[69] عمر ابو النصر ، الثورات الثلاث ، دار الثقافة ، بيروت ، 1970 ، ص 143 .

[70] عثمان محمد احمد، احتمالات السلام في الجنوب ، مجلة الثقافة الوطنية، العدد الاول ، 1988 ، ص5-6 .

[71] مجلة اخر ساعة ، العدد 2576 في 1984 ، ص 15 .

[72] مجلة الحوادث ، العدد 956 في ك 1985 ، ص 29 .

[73] سرحان غلام حسين ، مشكلة جنوب السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص 84-85 .

العوامل الداخلية والخارجية عن نفسها ، بانتفاضة شعبية عارمة في شهر رمضان ابريل/ نيسان عام 1985 . بعدأن وقفت المؤسسة العسكرية الى جانب الشعب في مناهضة الحكومة العسكرية الثانية في البلاد.

المبحث الثاني :- الطريق الى انتفاضة ابريل / نيسان 1985 وسقوط نظام نميري:

1- المقدمات - الاسباب - النتائج :

بدأت الارهاصات الاولى للمعارضة الشعبية لنظام نميري من خلال الحركة الطلابية في السودان ، بالتنسيق مع الجماعات الاسلامية والقوى السياسية الاخرى، واعتراضهم على بعض المواد التي تضمنها دستور 1973 الدائم ، حيث تم تقديم مذكرة بهذا الشأن تضمنت مقترحات تلبي توجهات هذه الجماعات بشكل خاص ، والقوى الاخرى بشكل عام . الا أن الحكومة السكرية اهملت المذكرة ، وتبعاً لذلك بدأ اتحاد الطلبة باجراء اتصالات تنسيقيه مع حركة الاخوان المسلمين ، وحزبي الامة والاتحاديين والاتحادات الثقافية والمهنية ابرزها: " نقابة المعلمين ، السكك والحديد ، النقل الميكانيكي ، واتحاد العمال" لشرح برنامجهم المتمثل بالاطاحة بنظام نميري مطالبين السلطة بكفالة استقلال الجامعات والحريات العامة في البلاد[74]. عندها تنبهت السلطة لهذا الامر واتخذت عدة اجراءات وقائية ، فاعتقلت حسن الترابي واخرين من القيادات المعارضة والمحرضة ضد النظام ، بعدها انطلقت التظاهرات ، والعصيان المدني ، فاعلنت الحكومة حالة الطوارئ في سبتمبر/ ايلول 1973 واعتقلت اكثر من ثلاثين شخصاً ، وقدموا الى المحاكمة ، وكان من بينهم " 18 " طالباً ، بعد ذلك افرجت السلطات عنهم وعن حسن الترابي ، وسمح لزعيم حزب الامة الصادق المهدي في 1974 بمغادرة البلاد الى لندن.[75] أن التغيير والتراجع الذي قام به نميري عن ما اعلنه من ايديولوجية ثورية ، ادى الى معارضة سياسية واسعة ، وتشكيل الجبهة الوطنية في المنفى بأسم " الجبهة الاسلامية القومية" ممثلة من جماعة الاخوان المسلمين وحزب الامة عام 1974 واصبح الصادق المهدي رئيسا لها.[76] وتبعاً لتلك الاوضاع بدأت سلسلة من حركات التمرد والعصيان ضد النظام في الشمال والجنوب كما حصل في مدينة جوبا ومحاولة السيطرة على المطار فبراير/شباط 1976.

---

[74] احمد ابراهيم الطاهر ، حركة التشريع واصولها في السودان الخرطوم ، 1996 ، ص 50 .

[75] حسن مكي ، الحركة الطلابية السودانية بين الامس واليوم ، مصدر سبق ذكره، ص15 .

[76] صحيفة السفير ، العدد 2090 ، بيروت ، 15 / 2 / 1980 ، ص 37 .

وقد قامت قيادة هذه الجبهة بالتنسيق مع الحكومة الليبية ، بتبني محاولة انقلابية فاشلة بقيادة المقدم حسن حسين عثمان ، الذي استولى على العاصمة لمدة ساعات معدودة واصدر بياناً قصيراً بهذا الشأن . أما نتائج هذه الحركة ، هو استمرار نميري وباسم الدستور الدائم في فرض الحكم العسكري ، ونتج عن كل ذلك ، توسع دائرة المعارضة الحزبية والشعبية ، ولاسيما بعد تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد ، الذي ادى الى المزيد من التذمر والاستياء الشعبي العام والسعي نحو التغيير. [77] ومن البديهي أن ينتج عن ظاهرة الانقلابات والتمرد العسكري ، لجوء نميري الى اعادة النظر باستراتيجية نظامه ، فعلى الصعيد الدولي توجه في سياسته الخارجية نحو الغرب اكثر فاكثر ، وعربياً باتجاه مصر من خلال توقيع اتفاقيات عسكرية "الدفاع المشترك"واقتصادية وسياسية ، علما أن اغلب هذه المشاريع والخطوات المشتركة ، كانت مرتبطة بغايات سياسية مرحلية ، وعلى الصعيد المحلي ، ارتفعت النبرة الدينية لنميري في توجهاته السياسية ، املاً منه في سحب البساط من تحت اقدام التيار الديني واليمين السوداني المعارض. [78] وفي هذه المرحلة ايضاً توجه اهتمام نميري لاجراء المصالحة الوطنية ، حيث اصدر قانون العفو العام ، وتكللت كل الجهود اللاحقة سواء وساطة الامير محمد الفيصل ابن الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز، أو وساطة رجل الاعمال السوداني فتح الرحمن البشير، صاحب اكبر تجمع صناعي في السودان ، الى مبادرة عقد لقاء جمع الصادق المهدي رئيس الجبهة الوطنية مع نميري في بورسودان في ابريل/ نيسان 1977. [79] وفي الوقت نفسه تحاور نميري مع الشريف الهندي ، وكذلك بادر باطلاق سراح حسن الترابي وقبول حركة الاخوان المسلمين المصالحة الوطنية ، وان كان لكل طرف من الاطراف المعارضة التي قبلت المصالحة أو رفضتها ، أهدافها تعمل لكسبها مع الزمن.[80] ومنهم حسن الترابي، الذي برر مشاركته مع النظام لبناء الصف الداخلي للجماعة وتطوير حركتها تجسيدا لمقولة "الغاية تبرر الوسيلة "–كما هو في الفلسفة البراغماتية – حيث المشاركة مع النظام يتسم بالطغيان والفساد تبرر الغاية المتمثلة ببناء الصف الداخلي للجماعة وتطوير حركتها[81] . هكذا كانت الحركة الاسلامية من وجهة نظر الترابي ولا تزال تعمل وصولاً إلى السلطة كما حصل في عام 1989.

---

[77] محمد محمد احمد كرار ، الانقلابات العسكرية في السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص 88–90 .

[78] عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الاسلامية في السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص 46 .

[79] فؤاد مطر ، المصالحة الوطنية الاولى في السودان انتكسوها ام انتكست ، دار النشر العربي الدولي ، الخرطوم ، د.ت . ص25

[80] حيدر طه ، الاخوان والعسكر ، مركز الحضارة العربية للنشر ، القاهرة ، 1993 ،ص 25 .

[81] www.Drkamahi.org .

في نهاية المطاف تمت المصالحة واعلن في مطلع عام 1978 تعيين الصادق المهدي عضواً في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي – حزب الحكومة فضلاً عن تعيين الترابي عضواً في المكتب السياسي بالاضافة الى اشرافه السياسي على اقليم دارفور– والذي اتهم بعد عام 2003 باحداث دارفور – بعدها تقلد الترابي منصب مستشار للرئيس نميري. [82]

2– حكومة نميري واتفاقية كامب ديفد :

لم يستمر شهر العسل بين حكومة نميري والمعارضة في السودان بالرغم من احتواء السلطة لرموز معروفة في المعارضة السودانية ، خاصة بعد توقيع الحكومة المصرية "اتفاقية السلام مع اسرائيل " في 26 مارس/ آذار 1979 فقد احكمت الاتفاقية السيطرة على التوجه السياسي المصري ، حيال انتمائه الدولي والافريقي على اثر زيادة الرئيس السابق انور السادات للقدس المحتلة. ومن المعلوم أن حكومة السودان في عهد نميري اتجهت بكامل ثقلها نحو مصر خاصة ، بعد أن وقفت حكومة السادات بالضد من حركة 19 يوليو/تموز 1971 ، ومساندة عودة نميري للسلطة مرة ثانية. وعليه وقف السودان – حكومة وليس شعباً– موقفاً متعاطفاً أن لم نقل مسانداً للموقف المصري في اتفاقية كامب ديفيد.[83] حيث بارك نميري خطوة السادات نحو" السلام مع اسرائيل " بل تبنى نميري الدعوة إلى عدم عزل النظام المصري من قبل الدول العربية. [84]وفي اعقاب ذلك شهد الشارع السياسي السوداني مظاهرات حاشدة مؤلفة من عموم طبقات وشرائح المجتمع السوداني للتنديد بسياسة السادات ، وتمسكهم بلاءات الخرطوم الثلاثة الشهيرة عام 1967 ، والغاء أو نقض الاتفاقية. [85]هكذا هو حال العرب ، واقصد بعض الحكومات العربية ، التي توجهت نحو الاستسلام أمام التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء.

أما موقف القوى السودانية المعارضة للمشاركة بالسلطة ، فقد قدم الصادق المهدي استقالته من عضوية المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي ، فيما استمر الترابي واقرانه في

---

[82] محمد سعيد القدال ، الاسلام والسياسة في السودان ، 1951–1985، دار الجيل ، بيروت ، 1992 ، ص191 .

[83] الهيئة الوطنية الشعبية السودانية ، وثائق التضامن العربي والعالمي مع المعتقلين السياسيين والنقابيين في سجون نميري بمناسبة اضراب المعتقلين السياسيين عن الطعام في 22/ 11/ 1979 ، الخرطوم ، 1979، ص 8–14 .

[84]مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد واخطاره ، عرض وثائقي ،منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت 1979 ، ص 2 .

[85] حسين بطاوي، مؤتمرات القمة العربية ، مجلة قضايا دولية ، العدد 42 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد 2000 ، ص33 .

مناصبهم الحكومية . [86] أما بقية الأحزاب والنقابات المهنية، فقد استمرت في اضراباتها في عموم السودان ، ادى كل ذلك إلى تصاعد حملات الاعتقال والتجاوز على حقوق المواطنين ومصادره ارائهم وسلب حقوقهم المدنية والسياسية .[87] تزامنت كل هذه المتغيرات اوائل عام 1980 مع تطبيق قانون الحكم الذاتي على ضوء ما جاء ضمن اتفاقية اديس ابابا ، تقسيم السودان الى خمسة اقاليم رئيسية ، ثم الى مديريات واخذت الاجهزة الحكومية المختلفة تروج الى أن السلطة سُلم للجماهير من خلال قانون الاقاليم لاشاعة الديمقراطية . هكذا تعمل دائماً الحكومات غير الديمقراطية . الا أن جوهر هذا القانون كان على العكس من ذلك تماماً ، لسبب بسيط هو تمركز السلطة بيد رئيس الجمهورية – خاصة بعد حركة 19يوليو/تموز – الذي يعين بأمر منه جميع حكام الاقاليم المحسوبين والمؤيدين لسياسة حكومة نميري، والقادرين بحكم القانون الجديد على حل مجلس الشعب الاقليمي ، كما يحق للرئيس حل مجلس الشعب السوداني متى ما اراد ذلك طبقاً لتوجهات السلطة العليا ، وقد خلق هذا القانون الكثير من المشاكل والارباك في الاقاليم أو المديريات. [88]

3- مشكلة اقليم دارفور في عهد نميري:

لقد ترتب على قرار تطبيق الحكم الاقليمي بالغاء حكومة نميري لنظام الادارة الاهلية الذي كان سائداً في اقليم دار فور[89] –منذ عام 1916 ، كونها من الاقاليم المتخلفة ، وفيها صراع قبلي وكان زعماء وشخصيات محلية وقبلية تقوم بحسم النزاعات ضمن ضوابط الادارة الاهلية المستمدة في الاساس من الاعراف القبلية السائدة في الاقليم ، حيث أن اغلب مجتمعاتها ينقادون لاوامر الادارة الاهلية السائدة واحكامها.[90] وعلى اثر ذلك حصل كثير من الصراعات والمنازعات

---

[86] صحيفة السفير ، العدد 2819 ، بيروت 7/ 3 / 1982 .

[87] عبداللطيف البوني ، تجربة نميري الاسلامية في السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص 49 .

[88] مختار الأصم ، التجربة السودانية في اللامركزية ، دار سودان بكشوب ، الخرطوم 1983 ،ص 95-96.

[89] أن تسمية دارفور مشتقة من اسم اتنيه افور أو وجود قبيلة " فور الافريقية وتعني ديار قبيلة فور " وهو شعب من الشاوية "المزارعين " الذين يسكنون في جبل (مرة) وسط السودان . والاقليم ارض على شاكلة المستطيل تقع في اقصى غرب السودان بين خطي عرض 10 و 15 شمالا وخطي طول 22 و 27 شرقا وتحيطه من الشمال الولاية الشمالية والجماهيرية الليبية ، ومن الغرب تشاد وافريقيا الوسطى وولاية بحر الغزال ، بينما تحيط بها من الشرق ولاية كردفان ، وتمتد لتشمل حوالي ثلثي الحدود الغربية لتشكل الحدود السياسية للسودان ، واكبر اقاليمها ، اذ تقدر مساحته بـ(549) كم^2 أي أن مساحة خمس مساحة السودان ، وتبعد عن العاصمة الخرطوم (1000)كم. ومجموع سكان الاقليم بحدود (9 مليون) نسمة ، وتقسم الى ثلاثة مناطق تضاريسية وهي شمال دارفور ، وغرب دارفور وجنوب دارفور. للمزيد ينظر : نعوم شقير ، تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ، ج3 ، مصدر سبق ذكره ؛ زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية ، مصدر سبق ذكره.

[90] محمود احمد عزت ، ازمة دارفور بداياتها وتطوراتها ، الملف السياسي ، العدد 13 مركز الدراسات الدولية 1983 بغداد ، 2005 ، ص 95-96.

بين أبناء القبائل صاحبتها موجات التصحر الذي اصاب مناطق شمال دارفور ، الامر الذي اسهم في نزوح عدد كبير من سكان الاقليم نحو الجنوب تجاه القبائل الافريقية المستقرة في مناطقها ، بالاضافة إلى نشوب نزعات حول المراعي والمياه ، وتحول بمرور الزمن إلى صراعات مسلحة ، أدت بالنتيجة إلى خلق كثير من الفجوات بين القبائل الوافدة والمستقرة ، مما كان له الاثر السلبي الواضح في حالة الاستقرار السياسي في الاقليم وفي عموم السودان.[91] وقد وصل الامر الى ذروته بداية عام 1982 بين قبيلتي بني هلبه والرزيقات في ولاية جنوب دارفور ، كذلك كما هو شأن قبيلتي الزيادية والكبابيش في ولاية شمال دارفور. [92] من هنا تأجج الصراع داخلياً وبمرور الزمن تحولت الى مشكلة لا تقل شأناً عن مشكلة جنوب السودان أن لم نقل اكثر.

نتج عن كل هذا تفاقم في الوضع الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع نسبة البطالة مما ادى بالنتيجة الى امتثال الحكومة السودانية لشروط صندوق النقد الدولي ، وحصول السودان على قرضٍ بمقدار (223) مليون دولار في فبراير/ شباط 1982. [93] وفي نهاية الامر هو استمرار الازمة الاقتصادية واشتداد العزلة على حكومة نميري واتساع جبهة قوى المعارضة الحزبية والشعبية ، وقد رفع النظام درجة استعداد الاجهزة الامنية لاية حالة طوارئ ، ولاسيما بعد ورود انباء عن محاولات خارجية لاسقاط الحكومة من خلال المعارضة مدعومة من الحكومة الليبية بالرغم من أنها لم تنفذ على ارض الواقع. [94] يضاف الى ذلك زيادة الغضب الجماهيري على النظام جراء تنفيذ مناورات مشتركة بين الجيش السوداني والجيش الامريكي والتي سميت بعملية " النجم الساطع " في الوقت نفسه قدمت الولايات المتحدة الامريكية مساعدات عاجلة بمقدار" 114 " مليون دولار مقابل تسهيلات سودانية للجانب الامريكي . كل ذلك أجج المشاعر الوطنية لدى شرائح المجتمع السوداني بشكل عام والطلبة بشكل خاص في العاصمة ، وخروجهم بمسيرات حاشدة منددين بالتواجد الامريكي في البلاد ، مما دعى بالسلطة الى استخدام القوة ضدهم ، بل اصدرت الحكومة تعليمات إلى وزارة التربية والتعليم تعطيل الدراسة بتاريخ 27 اغسطس/ آب 1983في العاصمة الخرطوم وحتى اشعار اخر.[95]

---

[91] هيفاء احمد حميد ، الحركات المسلحة والأحزاب السياسية في دار فور ، الملف السياسي ، مجلة دراسات دولية ، العدد (3) ، ص 18 .

[92] تاج السيد حسن ، ازمة دارفور وتطوراتها ، مجلة النور ، العدد 168 ، الرياض ، 2005 ، ص 37 .

[93] جريدة الهدف ، العدد 24 ، الخرطوم ، 1983/1/10 .

[94] صحيفة اخبار واضواء ، العدد 1 ، الخرطوم ،15 / 12 / 1983 .

[95] المصدر نفسه .

وفي سبتمبر/ ايلول 1983 اعلن نظام نميري عن اصدار قوانين الشريعة الاسلامية بعد أن وصل الى طريق مسدود لخلخلة الاوضاع في البلاد ، فلجأ الى تجيير الدين لاغراض سياسية، وهذه اخطر ورقة اقدم عليها نميري ، والذي اراد بها أن يكسب الجولة السياسية والاستمرار في السلطة ، وباجازة تلك القوانين تمكن نميري من قمع كثير من معارضي النظام ومحاكمتهم وفقا لمقتضيات الشريعة الاسلامية : منها الجلد وقطع اليدين والارجل والاعدامات ، اعتقد أن لجوء نميري إلى هذه القوانين ليس حباً بالشرعية الاسلامية ، بل حفاظاً على السلطة ، واكثر من ذلك أنها أساءت للدين والشريعة الاسلامية معاً . احدثت هذه الاجراءات والتشريعات ردود افعال سلبية في الرأي العام العالمي. [96] والمحلي ، بحيث علق صندوق النقد الدولي المعونات المخصصة للسودان ، واشترط عليه الغاء القوانين مقابل عودة المساعدات الاقتصادية، هكذا الحال بالنسبة لدول الاتحاد الاوروبي وبرلماناتها، وكذلك خفضت الولايات المتحدة الامريكية مساعداتها العسكرية للسودان ، ناهيك عن معارضة الكثير من الدول الافريقية حكومة السودان ، كما أن مشكلة الجنوب وحركات التمرد فيها رفضت هذه القوانين وطالبت بالغائها، وكذلك بعض الدول العربية " مصر وليبيا " فيما رحبت السعودية بذلك ، أما دول الخليج فالتزمت جانب الصمت والحياد . محلياً عارض الحزب الشيوعي السوداني ، مع تأييد الاخوان المسلمين للقوانين، فيما استنكرت الطائفة الختمية اصدار قوانين الشريعة ، بالاضافة الى حزب الامة ، وعلى لسان الصادق قائلاً "أن الاستبداد في ظل العلمانية اخف وارحم من ذلك الذي في ظل الاسلام".[97] وعلى خلفية هذه المواقف وغيرها تم اعتقال الصادق المهدي نهاية سبتمبر/ ايلول 1983 ، خاصة بعد أن هاجم قوانين الشريعة حيث قال " لا يمكن أن تقطع يد السارق بسبب الجوع " بعد ذلك دخلت اجهزة السلطة بمواجهات داخلية مع انصار المهدي. [98] وكذلك مع الحزب الجمهوري بزعامة محمود محمد طه ، الذي اعلن معارضته بشدة للقوانين، مما دعى بالسلطات المختصة إلى اعتقاله ثم اطلاق سراحه عام 1984 ومن ثم اعتقاله مرة ثانية على خلفية منشور اصدره الحزب . وفي صباح يوم 8 يناير/ كانون الثاني 1985 حكمت عليه المحكمة حكماً بالاعدام شنقاً بعد الموافقة الشكلية على مقتبس الحكم من قبل الرئيس نميري في 15 يناير/

---

[96] مصطفى بكري ، قصة الثورة في السودان ، دار عماد للطباعة ، الخرطوم ، د. ت ، ص 57– 69 .

[97] الصادق المهدي ، من اوراق الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان ، عائدة وراجحة ، مركز ابحاث ودراسات الامة ، مطابع سجل العرب ، الخرطوم ، 1990 ، ص 18–20.

[98] و.خ.ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (66–13) T-P 234) السودان بعد الدكتاتورية والديمقراطية ، 29 ك2 1986 .

كانون الثاني ، ونفذ الاعدام في ساحة السجن العمومي في صباح يوم 18 يناير/ كانون الثاني 1985، رغم الكثير من الوساطات والتدخلات من داخل السودان وخارجه كونه قد تجاوز السبعين من العمر. [99] كل هذه الاحداث وغيرها وضعت نظام نميري في موقف ضعيف غير قادر على اعادة الامور الى نصابها ، بسبب استنفاذ جميع اوراق اللعبة السياسية في عملية الاستمرار بالسلطة ، بعد فقدان السيطرة على زمام الامور سواء في السلطة أو المعارضة .

4- قصة الفلاشا وحكومة نميري:

شغلت قضية تهريب اليهود الفلاشا عبر السودان اواخر عام 1984 واوائل 1985 الى " اسرائيل "اهتمام الرأي العام العربي والعالمي . والفلاشا هي قبيلة من القبائل التي تعيش في اثيوبيا ، بل هو الاسم الذي اطلق على يهود اثيوبيا ويقصد به باللغة العبرية "المهاجر " أو "الغريب" وسكن هؤلاء شمال بحيرة "تانا" منبع النيل الازرق في الجزء الشمالي الغربي من اثيوبيا ويقدر عددهم بـ"30.000" نسمة عام 1984م . أما عن اصولهم فلا يوجد راي محسوم علمياً بل هناك الكثير من الاراء عن الفلاشا.[100]

كانت الحكومة السودان في مقدمة الدول التي فتحت حدودها الشرقية لاستقبال آلاف اللاجئين الفلاشا الى الاراضي السودانية ، ضمن مدينة القضارف التي يراد تهجيرهم ضمن خطة اعدتها الولايات المتحدة الامريكية . بترتيب من اثيوبيا ودفع "اسرائيلي " مبطن ، والذي اعلنت لاحقا وعرفت بـ"عملية موسى" . ومن خلال اطراف دولية اخرى ويبدو في شكلها ذات طابع انساني ، لانها لم تكن قاصرة على اليهود الفلاشا ، وسميت هذه الخطة " أعادة توطين اللاجئين في آسيا وأمريكا " هكذا بدأت فكرة التفاوض مع الحكومة السودانية لتسهيل عملية نقل هؤلاء اليهود في سرية تامة من جانب نميري شخصيا ، بعد أن رأت حكومة نميري التي مورس عليها ضغط من امريكا وحلفائها ، ولاسيما بعد أن بدأ النظام السياسي يتصدع من الداخل والخارج ،

---

[99] فتحي الضو ، في حوار صريح مع محمد عمر بشير في كتابات سودانية ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1987 ، ص 83-84 .

[100] البعض يرجعهم الى ما جاء في قصة الملك سليمان والملكة بلقيس ملكة سبأ حينما تزوجها اثناء سفرها نحو القدس انجبا ابناً يدعى " مينليك " ومن ثم هاجروا الى اثيوبيا وعليه أن الفلاشا هم احفادهم الحقيقيين كما هو ادعاء قسم من العلماء اليهود في حين هناك رأي مخالف لذلك يؤكد على انهم من اعراق اثيوبية، وهم جزء من الحضارة الاثيوبية بحكم اللغة واللون ، أما الراي الثالث على انهم ضمن الهجرات اليهودية جاءوا إلى اثيوبيا من خلال السواحل اليمنية على البحر الاحمر ، وهناك رأي اخر بانهم قبيلة افريقية سكنت شمال اثيوبيا بعد أن نزحوا من اليمن عند انهيار ، مملكة سبأ ، وهم كمجموعة بشرية ينقسمون الى مجموعتين "المسيحية ، واليهودية "التي استقرت في مدينة " غوندار "شمال اثيوبيا . ينظر محمد مصطفى ، محاكمة نميري ولغز السودان ، دار الصفوة للطباعة والنشر ،الخرطوم ، 1991 ، ص17.

وبحاجة الى مساعدات اقتصادية وعسكرية مع زيادة قوى المعارضة في السودان وخارجه ضد حكومة نميري.[101]وعلى ضوء ما تقدم اصدر الرئيس نميري في الاسبوع الاول من عام 1984 ، أوامره إلى اللواء عمر الطيب رئيس جهاز امن الدولة ما نصه: " لقد ابلغت الحكومة الامريكية اليوم بموافقتي على طلبها في نقل 25 الف لاجئ اثيوبي إلى كل من اوروبا وكندا والولايات المتحدة ضمن برنامج أعادة توطين اللاجئين ورأيت أن اكلف الجهاز بالاشراف على هذه العملية لانها ستكون سرية ... ". [102] هكذا وجد جهاز امن الدولة نفسه طرفاً في عملية نقل اليهود الفلاشا الى " اسرائيل " . بمباركة الرئيس نميري مباشرة . وقد تمت عملية نقل الفلاشا بدفعتين الاولى في 16 مارس/ آذار 1984 من خلال طائرات شركة الخطوط الجوية البلجيكية ، والثانية في 22مارس/اذار 1985 باسطول جوي امريكي ، وباشراف من الرئيس الامريكي رونالد ريغان ، ونائبه جورج بوش الأب ، وقد كشفت العمليتين من قبل " اسرائيل " وامريكا ، ولم تمض ايام قليلة على العملية الثانية حتى انفجر غضب الشعب السوداني ضد نميري بعد أن اذاعت صحيفة " لوس انجلوس تايمز " اسرار العملية الثانية واستمرت الانتفاضة الشعبية لاكثر من عشرة أيام تطالب بسقوط النظام فيما ، كان الرئيس نميري يستعد لزيارة رسمية الى الولايات المتحدة الامريكية ، فيما كان "مستر ميلتون"مندوب المخابرات الامريكية ، والذي عاصر نهاية حكم نميري لم يغادر السودان – الا بعد نجاح الانتفاضة – عندما توجه اللواء عثمان السيد الى زيارته في منزله لاطلاعه بما عليه الوضع والفوضى في البلاد ، ويبلغه مضمون البيان الموجه من العقيد معمر القذافي عبر راديو طرابلس الى الشعب السوداني، ويطلب فيه من العسكريين الانحياز الى جانب الشعب في انتفاضته ، فرد عليه مستر ميلتون قائلاً:- " لقد سمعنا مثلكم ما اذاعه راديو طرابلس لكن الموضوع انتهى ونأسف للرئيس نميري وللنائب الاول اللواء " محمد "ثم قال "ولحسن الحظ لقد وضعنا مبلغ 2مليون دولار في حسابه في لندن ".[103] ولم تمضي ساعات حتى اخذ الشعب وقواه السياسية المعارضة زمام الامور بانحياز الجيش بقيادة الفريق اول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب ، الذي عين وزيرا للدفاع من قبل نميري قبيل رحلته الاخيرة الى واشنطن. [104] وقد

---

[101] صلاح عبد اللطيف ، الفلاشا الخيانة والمحاكمة ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1986ص 29–30 .

[102] المصدر نفسه ، ص 61–62 .

[103] صلاح عبد اللطيف ، الفلاشا والخيانة والمحاكمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 113 .

[104] عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب مواليد ام درمان 1932 من عائلة سودانية تنتمي للطائفة الختمية ، دخل الكلية العسكرية عام 1954، تخرج عام 1958 برتبة ملازم ، تقلد بعض المناصب ، منها ملحقاً عسكرياً في اوغندا ، ثم تم تعيينه عام 1983 نائباً للقائد العام ، واخيراً وزيراً للدفاع ، قاد الحركة العسكرية بعد انحيازه للانتفاضة الشعبية مع مجموعة من الضباط والاستيلاء على السلطة عام 1985 . ينظر احمد محمد شاموق، معجم الشخصيات السودانية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره .

اذاعت القيادة العامة للقوات المسلحة البيان رقم (1) صباح يوم السبت الموافق 6 ابريل/ نيسان 1985 من اذاعة ام درمان معلناً عن قيام الجيش بعد انحيازه لخيار الشعب في استلام السلطة ، تجاوباً مع مصالح الشعب السوداني وحقناً للدماء ، وتعهد العسكريون بالتخلي عن الحكم بعد سنة واحدة وخلالها تقاسم السلطة التشريعية كل من المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء [105] .

5- اسباب سقوط نظام نميري :-

1- قمع نميري الحركة الشعبية الوطنية من خلال استخدام المؤسسة العسكرية.

2- عدم مصداقية نظام نميري وتخليه عن ما اعلنه من شعارات ومبادئ منذ البيان الأول للانقلاب العسكري وحتى سقوط نظامه .

3- مصادرة الحريات العامة للشارع السياسي السوداني .

4- العجز السياسي والاقتصادي الى جانب تدني الانتاج والانتاجية وانحسار التنمية وزيادة التضخم والمديونية الخارجية وهروب الاموال السودانية الى الخارج . [106]

5- الارتباط الكامل لنظام نميري وانحيازه لسياسة الغرب ، وعملية تهريب يهود الفلاشا دليل واضح وأنموذج على عدم مصداقية النظام تجاه الشعب.

6- عدم الاعتماد على الشعب لتحصين الجبهة الداخلية ، بل عوّل نميري كثيراً في سياسته الداخلية والخارجية على الدعم من القوى الخارجية كما حصل في التعاون البريطاني الليبي مع مصر من خلال احداث الحركة الانقلابية في 19 يوليو/تموز 1971 وعودة نميري للحكم مرة ثانية في 22 يوليو/تموز 1971م.

7- المركزية الشديدة في الحكم الديكتاتوري وعدم الثبات في المواقف الداخلية والخارجية.

8- كثرة المحاولات الانقلابية ضده في فترة حكمه .

9- النظام الشمولي ومصادره الرأي الاخر .

10- مساندة القوى الإقليمية لقوى المعارضة السودانية سواء الاحزاب أو حركة التمرد في الجنوب .

---

[105] التيجاني حسين دفع السيد ، الفيضان ، الوثيقة التسجيلية لانتفاضة مارس/ ابريل 1985 ، دار العروبة للطباعة والنشر ، لندن ، 1985 ، ص 91-92 .

[106] التيجاني حسين دفع السيد الفيضان ، مصدر سبق ذكره ، ص 61-65 .

11- تخلي أصدقاءه في نهاية الامر من الدول العربية أو الإقليمية أو الدول الكبرى.[107]

12-تجيير الدين لاغراض سياسية والتي اثارت معطياتها حفيظة قطاعات من الرأي العام السوداني ضد نظام الحكم .

وخلاصة ما جاء في ثنايا الفصل الخامس هو أن الحكم العسكري الثاني ، الذي قاده نميري (1969-1985) طوال سنوات بقاءه يركز على انجازاته في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الوحدة الوطنية ، والقضاء على الهيمنة التقليدية وتأسيس نظام حكم جديد – من وجهة نظرهم – تشارك فيه كل القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع السوداني ، إلا أن الذي تحقق على ارض الواقع غير ذلك ، ثم مر النظام بتقلبات سياسية عديدة بداءً بفترة الشعارات الاشتراكية والقومية ، ثم فترة الشعارات الوطنية والمصالحة الوطنية ، وانتهاءً بشعارات الشريعة الاسلامية السمحاء ... وعلى الرغم من هذه التقلبات السياسية ظلت توجهاته السياسية والاقتصادية ثابتة لصالح الاستمرار في السلطة وخاصة بعد حادثة الجزيرة أبا ضد انصار حزب الامة ، وكذلك المحاولة الانقلابية الاولى ضد نميري بقيادة احد اعضاء مجلس قيادة الثورة الرائد هاشم العطا في 1971/7/19 ، حيث شهدت فترة ما بعد 1971 تراجعا واضحا عن قرارات التأميم عام 1970 ، وارجاع الشركات المؤممة لاصحابها أو تعويضهم عنها ، واعادة العلاقة مع المانيا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ومراكز القرار الغربي بعد اتفاقية اديس ابابا في 27 مارس/ اذار 1972 ، وتكريس الانفتاح الاقتصادي ومساواة رأس المال الاجنبي والمحلي في كافة الامتيازات التي تضمنتها هذه القوانين ، ومن ثم العودة الى صندوق النقد والبنك الدوليين عام 1972 . وادى كل ذلك الى تدهور معدل نمو الدخل الوطني من 4% في بداية السبعينات الى الصفر في عقد الثمانينيات ، مع ارتفاع المديونية الخارجية الى ثلاثة مليارات مقارنة بحوالي 170 مليون دولار عام 1970 ، ذلك بسبب سوء التخطيط والفساد الاداري والمالي والسياسي . بالاضافة الى تجدد الحرب الاهلية في الجنوب بعد فشل اتفاقية اديس ابابا . مقابل ذلك تمكنت السلطة الحاكمة من استكمال بناء الركائز الاساسية لنظامها السياسي المتمثلة بحكم الفرد المطلق والحزب الواحد وقانون امن الدولة والقوانين الاستثنائية الاخرى ، وجسدت كل ذلك في صيغة دستورية قانونية جامعة تقوم على مصادرة الديمقراطية والرأي الاخر لقوى الشعب من خلال احكام الطوارئ ، واخيرا لجأ النظام بعد فشلها في احتواء أزمته السياسية والاقتصادية ، وعدم مواجهة اسبابها الاساسية ، واللجوء الى محاولات التبرير والتضليل ، وكان ابرزها الادعاء

[107] ابتسام محمود ، الاوضاع السياسية في السودان ، مصدر سبق ذكره ، 358- 362 .

الظاهري بغطاء الاسلام والشريعة بعد اصدار قوانين سبتمبر/ايلول 1983 ، وذلك لاضفاء شيء من المنعة الدينية على رئيس النظام وتبرير سياساته . وهكذا وعلى ارضية هذا الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ظلت تجري حركة الصراع السياسي والاجتماعي في السودان وخاصة خلال السنوات الاخيرة من حكم نميري.

ولذا يمكن القول أن انقلاب نميري مع مجموعة من الضباط الاحرار قد فشل في تقديم المشروع الوطني الديمقراطي لخدمة الشعب السوداني ، وحولوا اهدافهم بعد هذا الفشل الى قمع المعارضة السياسية والشعبية من اجل الاستمرار بالسلطة ، واكثر من ذلك فقد اساؤا الى التاريخ الوطني للمؤسسة العسكرية السودانية في مناهضة الاحتلال الاجنبي ، وتحقيق الاستقلال الوطني ، ما ادى الى اعلان القوى الوطنية والشعبية انتفاضة واسعة مع العصيان المدني ، يضاف الى ذلك انحياز نخبة القيادات العسكرية من الجيش السوداني الى جانب الشعب، وهكذا تحققت الارادة الشعبية بوضع النهاية لنظام نميري في شهر مارس / ابريل 1985.